القضاء المغربي هو المؤسسة الوحيدة المخول لها دستوريا حماية حقوق الأفراد والجماعات

عبدالحق خرباش 20.01.202 كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز.نت





نادي قضاة المغرب يرفض مختلف أشكال التدخل في السيادة القضائية المغربية

عبر نادي قضاة المغرب، في بلاغ له اليوم الجمعة، عن رفضه المطلق لمختلف أشكال التدخل في السيادة القضائية المغربية، وكذا كل محاولات التأثير على مقررات القضاء، سواء الداخلية منها أو الخارجية، وبغض النظر عن مصدرها كيف ما كان، تنزيلا للوثيقة الدستورية ولمختلف المواثيق الدولية ذات الصلة.

جاء ذلك، حسب البلاغ ذاته، عقب عقد المكتب التنفيذي لنادي قضاة المغرب، يومه الجمعة 20 يناير 2023، اجتماعا طارئا، بناء على القانون الأساسي للجمعية ولا سيما المادة الرابعة منه، لتدارس قرار البرلمان الأوروبي الصادر يوم أمس الخميس 19 يناير، والذي انتقد من خلاله وضعية حقوق الإنسان بالمملكة المغربية.

وشدد النادي على أن القضاء المغربي هو المؤسسة الوحيدة المخول لها دستوريا، طبقا للفصل 117 من الدستور، حماية حقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي.

وفي هذا الصدد، عبر النادي عن شجبه واستنكاره وإدانته لأسلوب المس بالمؤسسات القضائية المغربية المُنتَهج من لدن البرلمان الأوروبي، ويَعتَبر ذلك تدخلا سافرا في مهام السلطة القضائية بالمملكة المغربية، ومساسا بسيادتها. ومن

ومن منطلق دفاعه عن ضمانات حقوق وحريات المواطنين، أكد النادي، حسب البلاغ ذاته، تشبثه بالقيم والمبادئ الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية، ومن ضمنها: حرية الفكر والتعبير والرأي والصحافة، وضمان حقوق الدفاع، والحق في ضمانات المحاكمة العادلة، ومبدأ الأصل في المتهم البراءة، والحق في حماية الحياة الخاصة، تطبيقا للفصول 23 و24 و28 و119 و120 من الدستور. كما جدد "نادي قضاة المغرب"، في ختام بلاغن، تأكيده على تنزيل الأهداف التي تأسس من أجلها، والمسطرة في المادة 4 من قانونه الأساسي، وفق مقتضيات الدستور والقانون والتوجيهات الملكية السامية، وكذا كل المواثيق والإعلانات الدولية ذات الصلة.







وريدة البشروب منصدة علم عدار الساعة الجعير المضمى الحرر مع المعلومات التعيم بطحتان المعر

